استراتيجية إدارة الانتخابات النيابية بين رؤى الأحزاب وتطلعات الجماهير

أ.د. حازم حمد موسى الجنابي(*)(١)

بادئ ذي بدء، فإن عملية إدارة الانتخابات ليس بعملية سهلة، بل يشوبها التعقيد وتضارب الأيديولوجيات وتراكم الموروث الاجتماعي والتعميم الخاطئ والعاطفة الروحية، فالعلاقة الثلاثية (الناخب–المرشح–الحزب) تحتاج الى عملية ادارة، فالناخب متطلع، والمرشح طامح، والحزب داعم والذي يعد الناخبين جمهوره ويحاول منع الآخرين من التأثير عليهم من الأمور التي تحتاج إلى دراسة وتحليل عاليين، فلا بد من إدراك الآلية الانتخابية والديمغرافية السكانية والتفضيلات والرضا والقبول والمقبولية لتحقيق الاستجابة

ولا مراء أن هذه العملية يراد لها حنكة لإدارة الدوائر الانتخابية واقناع الجمهور في ظل التنافس الحزبي متعدد الاتجاهات والتوجهات، فالحملة الانتخابية بحاجة إلى براعة في الإقناع لتحقيق الجمهور الثابت الذي يُعد القاعدة التي يستند عليها المرشح لينطلق نحو الجمهور المتغير والجمهور العازف لزيادة نسبة جمهوره الانتخابي، وهذا يتطلب العمل على تغيير معادلات المرشحين المنافسين لتحقيق الوازع الانتخابي

وهذا يتحقق بفطنة، لا مجرد التسليم الأعمى بشعبية الاخرين المساندين والداعمين، بل تقديم الخدمة المجتمعية التي تحقق الاستجابة والقبول السياسي، فالعلاقة طردية بين الاستجابة السياسية والخدمة المجتمعية–

(*)كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل.

التشريعية، والمرشح عليه ترك انطباعا جيد في كل موقع يزوره او خطاب يقوله، ويتجنب الهجوم على النظراء المنافسين ويجعل منهم اندادا له، فالتأثير ليس بالنقد الهدام.

ولن تكون مهمة الترشيح سهلة وسلسة ما لم يتم تبني استراتيجية حزبية؛ فهي من المتطلبات المهمة لخوض غمار الانتخابات، فالتفكير وبناء التصور والرؤى عن الجمهور ودراسة ورسم الخطة يتطلب وضع الخريطة الديمغرافية أمامه، ومن ثم العمل على الميدان و بالتكتيك، وطرح حزم الخدمات–التشريعية الجديدة المختلفة والمبتكرة للجمهور وتقديم وسائل إقناعية لا استعراضية لتحقيق الاستجابة

وما أن تقترب الانتخابات حتى تكتظ الشوارع بالصور لدرجة يتعذر فيها رؤية ملامح المدن، لوجود تعميم مغلوط الصورة تعطي الانطباع الحسن والمقبولية، لا البرنامج الانتخابية وملامسة مدركات الجمهور، والاخير هو الذي يجعلك مقبولاً، لا الصورة والبوستر وإن كان لها تأثير، لكن الأكثر تأثيراً هو أن تكون مؤثراً ومقنعاً.

وتبعاً لسطوة الزمن، وفضلاً عن قساوة البيئتين الداخلية والخارجية وما تعكسه من تأثير على مناخ العملية الانتخابية، يتحتم على الأحزاب امتلاك استراتيجية لإدارة العملية الانتخابية، وكذلك المرشح لبناء منظومة انتخابية ميدانية تعرض الرؤى والأفكار والتعريف بالدور المرتقب من المرشح لسن القوانين التي يحتاجها الجمهور وليس التعميم الخاطئ القائل بأن "المرشح النيابي يقدم الخدمات"، فهذا العمل يخص السلطة التنفيذية

لا التشريعية، وهذا ما لا يدركه الكثير من المرشحين والكم الكبير من الجماهير، فلا بد من استراتيجية لنشر الثقافة الانتخابية.

والحقيقة الآتية لا يمكن نكرانها: إن صناعة المقبولية متطلب مهم لتحقيق الاستجابة الانتخابية، فالمؤتمرات الانتخابية العامة مهمة، والاهم التواجد الميداني، فالقرب من الجماهير يجعل من الناخب خياره؛ كونه سيترك صورة ايجابية في مدركات المواطن، فالمواقف تتجسد بصورة ذهنية تكون حاضرة عند الطلب، والمرشح الناجح هو الذي يكون برفقة الناخب، وحاضر دائماً في التواصل، وهو من أهم متطلبات المقبولية.

وإذا قلّبنا سجل العملية الانتخابية نجد في صفحاتها –ومنذ بدايتها الاولى في العراق ما بعد ٢٠٠٣– وبالتحديد مع أول عملية انتخابية في يناير ٢٠٠٥ التي أفضت إلى إنتاج برلمان مؤقت (الجمعية الوطنية الانتقالية) التي تواكبت مع الاستفتاء على الدستور العراقي ٢٠٠٥، وانتخابات ديسمبر ٢٠٠٥ وتمخض عنها أول برلمان عراقي، نلحظ أنها تعاني من اشكالية فهم العملية الانتخابية (الطريقة/والقائمة)، ثم أعقبها انتخابات مارس ٢٠١٠، وانتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٤ وانتخابات أيار/مايو ٢٠١٨ وانتخابات تشرين/ أكتوبر ٢٠٢١، والانتخابات المرتقبة في تشرين/اكتوبر ٢٠٢٥ والسادسة في تاريخ النظام السياسية العراقي الديمقراطي، نجد أنها من حيث القائمة؛ مغلقة قبل ٢٠١٠، والتصويت للقائمة، والفائز هو مرشح التسلسل، فالناخب ينتخب قائمة ولا يعرف لمن صوته ذهب، والحزب او التحالف او الائتلاف هو صاحب قرار فوز المرشح عن طريق منحه التسلسل المتقدم، ثم جاء نظام القائمة

المفتوحة بعد ٢٠١٠، وتم فيها اختيار المرشح بالتصويت على تسلسله في القائمة الانتخابية، وهذا يراد له تثقيف مجتمعي.

ولا بد من معرفة للملاكات العاملة في فرق العمليات الانتخابية من مدافعين ومناصرين ومؤيدين في اسلوب توزيع المقاعد، ومنها نظام "سانت ليغو" المعدل، والذي طبق على انتخابات ٢٠١٤ ، و ٢٠١٨، وفق معامل القسمة (١.٧) بدل (١.٤) الذي منح هيمنة الى الاحزاب والتحالفات والائتلافات الكبرى على العملية الانتخابية، واضعف الكيانات الصغيرة والمستقلين؛ وكان العراق دائرة انتخابية واحدة (الدولة –الدائرة الانتخابية).

اما وفقاً لأسلوب النظام الفردي (الدوائر المتعددة أو المحافظة متعددة الدوائر)، فقد وصل العراق إلى (٨٣) دائرة انتخابية، وقد طبق هذا النظام على انتخابات ٢٠٢١، وأدى إلى تغيير المعادلة الانتخابية، فشهد العراق –ولاول مرة– اكبر نسبة تغيير نيابي وصل الى (٣/١) من المقاعد، وتمكنت الكيانات الصغيرة والمرشحين المحليين من الفوز على حساب المرشحين –المتكررين–المجربين، متراجعي المقبولية، لكن النسبة لم تلبث أن تغيرت بالانسحابات من العملية السياسية، ليختل التوازن مرة اخرى.

أما أسلوب (المحافظة –الدائرة الانتخابية)، فقد طبق في انتخابات ٢٠٠٥ ، ٢٠١٠، ٢٠١٨ على التوالي، وسيطبق في انتخابات ٢٠٢٥، وفق معامل قسمة انتخابي (١.٧) ومن ثم (٣ ،٥، ٧...) وبعدها يعاد ترتيب الارقام من الأعلى الى الأدنى، وبعدد مقاعد الدائرة الانتخابية، ليحصل الحزب/المرشح على عدد مقاعد مساوي لعدد النواتج التي حصل

عليها عند ترتيب الأرقام، ويحصل المرشحين الفائزين بأعلى الاصوات ضمن الكيان الانتخابي على مقاعد الكيان بأسلوب القائمة المفتوحة، فالمرشحين في المحافظة الواحدة يتنافسون جمعياً، والجمهور للمرشح يمتد على مساحة المحافظة بالكامل، مما يتيح فرصة أكبر للتحالفات والائتلافات والأحزاب الكبيرة للتنافس على جمهور كبير، ليطبق نظام "سانت ليغو ٣" القائمة المفتوحة والتمثيل النسبي للكيانات.

والغريب في الأمر هو أن نجد أن العديد من المرشحين أنفسهم لا يدركون أن العملية الانتخابية في تطور دائم، وأن تطلعات الناخبين تتطور مع تطور العالم، والأغرب أن العديد من المرشحين يعاني من "الهجرة الحزبية"، فالعديد منهم يغير حزبه في كل دورة انتخابية، مما يفضي إلى اللامقبولية الجماهيرية.

وتأسيساً على ما تقدم، تظهر هناك حاجة وضرورة إلى بناء منظومة للتعبئة الانتخابية عبر الحملات المجتمعية والبرامج الانتخابية والمؤتمرات والمناظرات الشعبية العامة، لتحفيز الناخبين وتوسيع القاعدة الجماهيرية والقدرة على المنافسة مع مرشحي الحزب الواحد (الافضل) ومع مرشحي الأحزاب المنافسة(المفضل).

ومهما يكن من أمر، فإن الاطمئنان الى فروض العملية الانتخابية تتطلب تشكيل فرق التسويق الانتخابي الميداني والتلفزيوني والإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي وفرق الدفاع الإلكتروني، للتصدي الى الهجمات السلبية بفعل الجماهير الالكترونية–الافتراضية، وتشكيل فرق

المناصرة وحملات المدافعة والاقتراب من المظاهرات والاحتجاجات السلمية المطالبة بتحقيق مطالبهم ، وكسب المؤثرين الاجتماعيين.

وإزاء ذلك، على المرشحين في مختلف عناوينهم: مرشح مستقل، ومرشح منظم–متحزب، ومرشح أساس، ومرشح متكرر، ومرشح قوي، ومرشح كوتا، ومرشح مؤثر–ذو مقبولية عالية، ومرشح غير مؤثر لا يملك مقبولية، مرشح مكمل–هامشي، ومرشح مشتت، ومرشح موقعي–موضعي، وهم يستعرضون برامجهم الانتخابية أن يقيسوا تسلسلهم في المقبولية لدى الجماهير، وكذلك تسلسلهم أمام نظرائهم من حزبهم ومن الأحزاب المنافسة، وكذلك من المرشحين المستقلين، لا سيما المؤثرين المتمكنين .

وختاماً، فإن الجودة في اختيار البرامج الانتخابية والتحسين المستمر فيها، والتأثير والقدرة الاقناعية لتحقيق الاستجابة الجماهيرية من اهم متطلبات ادارة العملية الانتخابية برؤية استراتيجية، تلك الرؤية التي تعني ادراك لما يقوم به الحزب/المرشح قبل العملية الانتخابية، وادراك لما سيحدث اثناء العملية الانتخابية، وادراك لما يمكن أن يلهم به الحزب/المرشح جمهوره ليحقق الاستجابة ويحظى بالقبول والرضا الشعبي، فالاستراتيجية بمثابة النافذة التي تنظر منها الاحزاب/المرشحين الى المستقبل التشريعي–السياسي، وتبلور طبيعة التحالفات والائتلافات لتشكيل الحكومة وادارة البلاد

دور الامم المتحدة في تفعيل آلية رصد الانتخابات

أ.م.د. محمد صلاح محمود(*) (١)
أ.م. محمد صالح شطيب(*) (٢)

ننطلق بالورقة البحثية من القول المأثور لعالم السياسة وأستاذ القانون الفرنسي موريس دوفرجيه: "لا ديمقراطية بلا أحزاب سياسية، ولا أحزاب سياسية بلا ديمقراطية". كذلك ينطبق الأمر على الانتخابات؛ فلا ديمقراطية بلا انتخابات ولا انتخابات بلا رصد. فالانتخابات جزء حيوي ومن أهم الآليات التي بواسطتها يتم تطبيق الديمقراطية في دول ما بعد الصراع سواء كان صراع داخلي أم خارجي الاثنين معاً، وأول لبنة في بناء الديمقراطية هي اجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة بعيدة عن التأثيرات الخارجية والداخلية المتمثلة بسطوة الأحزاب السياسية الكبيرة التي لا تُعبر في أحيان كثيرة عن إرادة شريحة كبيرة من أبناء المجتمع أو الشعب الواحد. وأن رصد الانتخابات هي الوسيلة الأبرز تأثيراً والأكثر فعالية في تحقيق انتخابات تتصف بالحرية والنزاهة.

فالرقابة باللغة العربية تعني: "الملاحظة والرصد"، ورصد العملية الانتخابية بصورة عامة تعني: "جمع المعلومات عن العملية الانتخابية للكشف عن أي تزوير أو تلاعب في العملية الانتخابية"، أو هي: "مراقبة مدى نزاهة العملية الانتخابية بمختلف مراحلها، بدءاً من مرحلة تحديث

(*)كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل.
(*)كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل.

سجل الناخبين مروراً بمرحلة الاقتراع، وانتهاءً بعملية العد والفرز بهدف تقييمها ورفع التقارير عنها".

أما الرصد الدولي للانتخابات فيعرّف على أنه: "اطلاع المجتمع الدولي على سير العملية الديمقراطية في الدول التي تطلب ذلك للوقوف على مدى اتفاقها مع المعايير الدولية للديمقراطية، ومدى تعبيرها عن إرادة الشعوب".

وهنا يأتي دور منظومة الأمم المتحدة بوصفها أكبر منظمة دولية في العالم؛ في الاسهام الفاعل بإجراء الانتخابات من خلال إرسال البعثات المختلفة للإشراف والرقابة على سير العملية الانتخابية، ومتابعة تفاصيل تلك العمليات في الدول المختلفة وبطلب من تلك الدول. ومن ثم إصدار التقارير التي تقوّم تلك العمليات وتضفي عليها صفة النزاهة والحرية. ومن خلال تلك التقارير يتم بيان النواحي الايجابية وكذلك السلبية للعملية الانتخابية. فرصد الانتخابات تعكس الاهتمام الذي يبديه المجتمع الدولي أجل لتحقيق انتخابات حرة ونزيهة تُسهم في ترسيخ وتعزيز المبادئ الديمقراطية.

كذلك تؤدي الأمم المتحدة دوراً مهماً عبر تفعيل عمل اداراتها وأقسامها لتوفير المساعدة التقنية للدول الاعضاء على بناء أنظمة انتخابات وطنية مستدامة وذات مصداقية. ومن أهم شُعب إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام التابعة للأمم المتحدة التي أنشئت في الأول من كانون الثاني ٢٠١٩ هي شعبة المساعدة الانتخابية للأمم المتحدة، وهذا مؤشر مهم على أهمية الانتخابات في حياة الدول وشرعية مؤسساتها السياسية لدى

الأمم المتحدة عندما قامت بإنشاء هذه الشعبة المتخصصة بموضوعة الانتخابات.

علماً أن الفقرة المؤسسة لمساعدة الأمم المتحدة الانتخابية هي المادة (٢١) ثالثاً من الاعلان العالمي لحقوق الانسان ينص على أن: "أرادة الشعب هي أساس سلطة الحكم، ويتوجب أن تتجلى هذه الارادة من خلال انتخابات نزيهة ودورية".

إن وكيل الأمين العام للشؤون السياسية ورئيس إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام هو أيضاً المنسق المعني بالمساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة، حيث يتولى تقييم طلبات الدول الأعضاء وضمان الاتساق في تقديم المساعدة التي تقدمها مختلف الوكالات والإدارات المعنية التابعة للأمم المتحدة. ونظراً لأن الانتخابات تؤدي دوراً مهماً في عمليات السلام وعمليات الانتقال السياسي الرامية إلى إنهاء إراقة الدماء، أو إقامة حكم ديمقراطي أو استعادته، أصبحت المساعدة الانتخابية مجالاً متنامياً في المسؤولية والخبرة الفنية.

ورغم أن المساعدة الانتخابية للأمم المتحدة في الدول الخارجة من النزاع تعتمد على تكامل خبرات وقدرات أطراف عديدة من كيانات أو هيئات الامم المتحدة التي تقدم المساعدة الانتخابية الى جانب قسم ادارة الشؤون السياسية وبناء السلام المعني بالدور المركزي؛ منها: قسم عمليات حفظ السلام, ومكتب المفوضية العليا لحقوق الانسان، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي، ومتطوعي الامم المتحدة، ومكتب الامم المتحدة لخدمات المشاريع، إلا أن كل تلك الهيئات لم يكن لها دور محسوس وملموس ومن

ثم على أرض الواقع في المساهمة بإنجاح الممارسة الديمقراطية وفشلت في منع التجاوزات والخروقات أو التقليل منها، منح الثقة بشرعية الانتخابات، ودليل ذلك أن معظم الانتخابات التي جرت في دول ما بعد النزاع لم تشهد استقراراً سياسياً مستداماً، وتبقى الشكوك والاتهامات بالتزوير مستمرة من شعوب هذه الدول ذاتها ومُلاحقة للحكومات والمؤسسات التشريعية لحين انتهاء مددها القانونية واجراء انتخابات جديدة.

إن عملية رصد ومراقبة الانتخابات تعد واحدة من أبرز المهام التي يتبنّاها المجتمع الدولي لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة ممثلة بالأمم المتحدة، فقد ظهرت عملية الرصد لأول مرة من خلال دور الأمم المتحدة في الإشراف والرقابة الفعالة على العديد من العمليات الانتخابية في بعض دول العالم وبجميع مراحلها من خلال إرسال بعثاتها ومراقبيها لمتابعة سير العملية الانتخابية. وكان ذلك يتم ضمن برنامج الامم المتحدة لمساعدة الشعوب المستعمرة لنيل استقلالها بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم ١٥١٤ لسنة ١٩٦٠.

ففي قارة أفريقيا؛ بدأ الرصد الدولي للانتخابات منذ العام ١٩٨٠من جانب الامم المتحدة مع الاعتراف بدولة زيمبابوي عام ١٩٨٠(مستعمرة بريطانية استقلت عام١٩٦٥ وتقع جنوب القارة). وقد استمرت الرقابة الدولية على الانتخابات في العديد من الدول الأفريقية المستقلة و تزايد قبول الدول الأفريقية في فترة التسعينيات لمبدأ الرقابة على الانتخابات وبخاصة من الأمم المتحدة التي تلقت منذ عام ١٩٨٩ (١٤٠) طلباً

رسمياً من الدول الاعضاء للأشراف والمساعدة والمراقبة على الانتخابات، وقد تسلمت طلبات ١٩ دولة أفريقية خلال الفترة (١٩٩١- ١٩٩٣)، إذ طلبت تلك الدول المساعدة في إجراء العمليات الانتخابية فيها من خلال تقديم الدعم الفني والمالي لتنظيم مراقبة الانتخابات والإشراف عليها (بمعنى ان الامم المتحدة قدمت ثلاث صور هي الاشراف والمساعدة والرقابة).

إن الرصد الدولي للانتخابات ظهر لأول مرة ضمن برنامج الأمم المتحدة في عام ١٩٤٨ في الانتخابات الكورية وفي رقابة الانتخابات الرئاسية الأمريكية لمرات عديدة، إذ كان الهدف من ذلك هو ترسيخ العرف الدولي بأن الإشراف الدولي على الانتخابات يشمل جميع الدول الديمقراطية منها وغير الديمقراطية.

والسؤال الذي يُثار هنا: متى تظهر الحاجة لرصد الانتخابات؟

والاجابة هي:

- عندما تفتقر دول ما بعد النزاع إلى الخبرة في مجال إجراء الانتخابات.
- أحياناً غياب المؤسسات الوطنية المؤهلة لإجرائها.
- غياب الثقة بالمؤسسات الموجودة فعلاً.

لذا يتوجب على الامم المتحدة بغية انجاح الممارسة الديمقراطية في دول ما بعد النزاع؛ استحداث طرق وأساليب جديدة ومتنوعة منها:

١.الدفع بالدول الى الاعتماد أو الاستعانة بشعبة المساعدة الانتخابية التابعة للأمم المتحدة في اجراء الانتخابات من خلال اغرائها بمختلف

المساعدات المادية والتقنية والخبرات. وعلى الدول الكبرى التي تقع عليها مسؤولية حفظ الأمن والسلام العالميين واجب ايجاد آلية مناسبة من خلال شعبة المساعدة الانتخابية تُمكّن الدول الخارجة من النزاع ومؤسساتها المعنية بالانتخابات ضمان نجاح اجراء الانتخابات، وتوفير كل ما أمكن لتحييد المؤسسات والأحزاب السياسية عن التأثير في سير العملية الانتخابية.

٢.وضع آلية قانونية تُلزم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قبول لجان انتخابية دولية متخصصة في الاشراف والمساعدة على اجراء الانتخابات بقصد انجاح التجربة الديمقراطية.

٣.تتحمّل الأمم المتحدة مسؤولية المشاركة في اجراء الانتخابات الى جانب السلطات الانتخابية الوطنية في الدول التي تشهد تشكيكاً بنزاهة الانتخابات.

٤.توفير هيئة الأمم المتحدة التدريب والمشورة بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين واشتراك المرأة في العمليات الانتخابية.

٥.رصد أعداد كبيرة من المراقبين الدوليين من موظفين أممين ومتطوعين ذوي خبرة بما يغطي أكبر مساحة جغرافية انتخابية في الدولة التي تشهد هذه الانتخابات.

وبالتالي فإن منظمة دولية مثل الأمم المتحدة (أو غيرها من المنظمات الدولية أو الإقليمية) هي الأجدر ومن ثم بتلك المهمة، والأكثر قبولا، فتتولى تلك المنظمة مهمة الإشراف على الانتخابات. وأن وجود مراقبين

يمثلون منظمة الأمم المتحدة سيؤدي بالنتيجة إلى منع التجاوزات والخروقات أو التقليل منها، وبالتالي منح الثقة بشرعية الانتخابات.

إيجابيات رصد الانتخابات:

١.لم تعد هناك دولة بمقدورها أن تعيش بمعزل عن المجتمع الدولي، ذلك أن اعتراف الدول الأخرى بالانتخابات التي تجريها دولة ما هو أول ما تسعى إليه الأخيرة فور الإعلان عن نتائجها. وهي ذاتها، الدولة، تسمّي يوم الانتخابات بالعرس الديمقراطي في عالمنا العربي. لذلك فإن شهادة المجتمع الدولي من خلال المنظمات والمؤسسات المتخصصة – بنزاهة ومصداقية الانتخابات التي يتم إجراؤها في دولة ما، هو بلا شك ممّا تحرص عليه كل دولة تسعى للتمتع بالشفافية وبسمعة دولية طيبة تنعكس على علاقاتها السياسية والاقتصادية بالمجتمع الدولي. وهي شهادة حسن سلوك لسير الانتخابات.

٢.إن تواجد المراقبين يجعل المخاوف من التزوير بأقل درجة. إذ وجود المراقبين المحايدين يبث في نفوس الناخبين الثقة اللازمة للإدلاء بأصواتهم.

٣.وأخيراً: إن لم تقض نهائياً على التشكيك بنزاهة الانتخابات داخلياً فهي ستخفف من حملة التشكيك بعد الانتخابات فتظهر الدعايات ويقال بأن النتيجة محسومة مسبقاً ،أو انّها مفبركة .

سلبيات رصد الانتخابات:

لا يخلو الموضوع من سلبيات تظهر بشكل اتهامات لعملية الرقابة الخارجية أو الدولية، فالبعض يرى أنه بعد التدخل العسكري المباشر في شؤون الدول تأتي عملية التدخل المدني المباشر في شؤون الدول من خلال الرقابة الدولية على الانتخابات. والسؤال المهم هنا هو: هل أن رصد الانتخابات يؤثر على نتائج الانتخابات؟ أو يؤثر في ثقة المواطن بصحة الانتخابات؟ وطالما أنها ذات طابع اختياري فأنها ستبقى أداة ضعيفة لفرض الشرعية على الدول.

وجهي العولمة: وعود الاتصال وأدوات الاستلاب

أ.م.د. ليث مزاحم خضير (*)(١)

حين نتأمل (العولمة) من حافّة منظورنا الراهن، وبذاكرة العقود الطويلة من الاحتكاكات اليوميّة مع آلياتها وأذرعها وإفرازاتها، ندرك بأنها لم تكن يوماً حدثاً تقنياً محايداً يختزل نفسه في الحرية التبادلية للأشخاص والبضائع والأفكار، بل هي جهاز تاريخي مركب يضمّ في آن واحد وعدَ التحرّر ونَسق الاستلاب (Sassen, ٢٠٠٦, p. ١٢)، فالعولمة –في لباسها المعاصر– تُشبه إلى حدٍ كبير وجهي جانوس (Janus) الأسطوري: وجهٌ يبتسم بالانفتاح والاتصال ووعود السوق الحُر، ووجه مُكفهر يحدّق بعين متوعّدة بالرقابة وإعادة توزيع القوة في خفاء، وبآليات جديدة دقيقة الحياكة.

والمفارقة هنا ليست سطحية: إذ بينما يُصوَّر الانفتاح على أنه تقليص لحدود السيادة، تنتقل الدولة إلى مقامٍ أعمق تعقيداً، إذ لا تختفي سلطةُ الإرغام، بل تتبدّل أدواتها ومسوغاتها، فالدولة التي عهدناها حارساً للحدود (Night-Watchman State) كانت يوماً ما تعتمد على الجنود والأسيجة؛ أما الآن، فقد نَسجت مع الساحة العالمية شبكاتٍ من القوانين والتقنيات والتعاونيات العابرة للحدود، فتحوّلت إلى ليفياثان رقمي (Digital Leviathan): كيانٌ هائل، يحمي ويقيد، يضمُّ ويُقصي،

(*)كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل.

يُقرّب ويُبعد في وقت واحد، ويظهر كضامن للأمن والكفاءة بينما يعيد هندسة الحرّيات بصيغ جديدة لا تُرى للوهلة الأولى.

وفي قلب هذه العملية، تكمن المُراقبة (Surveillance)، لا بمعناها التقليدي البسيط، بل بوصفها شبكة خفيّة متناغمة من قواعد بيانات وخوارزميات وبنى مؤسّسية تحوّل الحركة نفسها إلى مادة قابلة للتعقّب والقياس والبيع، والحركة التي يُروَّج لها على أنها (حرّة) و(مُنسابة) و(سلسلة) تصبح أكثر بوليسيّة: رصدٌ مستمر، وتصنيفٌ طبقي، وادِّخارٌ للمعلومات وتحويلها إلى سلعةٍ تُسوّق وتُوظَّف، وحدودٌ جُغرافيّة تتآكل أمام زحف أساطيلٍ غير مرئية من البيانات؛ بينما تظهر حدودٌ (شفّافة) لا تقل قسوة عن الحواجز القديمة: حدودٌ رقمية تحدّد من يَلِج ومن يُمنَع، من يُصنَّف كعاملٍ مرغوبٍ ومن يُختزل إلى أزمة بشرية لا تُرى إلا كقوّة عملٍ رخيصة (Lyon, ٢٠١٨, p. ٧٨).

وما يجعل هذا الوضع أخطر هو الالتفاف الأخلاقي، إذ تُصدّر شعارات الحرية والمساواة من منابرٍ دولية، بينما تُستَغل أدوات الإدارة التقنية لتكريس التفاوتات، فنحن أمام إنتاج منظّم للقمع الناعم (Soft Repression)؛ ذلك أن رأس المال يتحرك بحريةٍ شبه مطلقة، بينما الإنسان –وبخاصة إذا كان فقيراً أو من الجنوب العالمي– يواجه قيوداً متزايدة، إذ يُصوَّر المهاجر واللاجئ في الخطاب العام كمصدر اضطراب أو عبء، وفي الوقت نفسه بوصفه عماداً لاقتصاد عابر لا يمكن الاستمرار من دونه، ولا شكّ أن هذه ازدواجية أخلاقية تصدم وعي

العدالة، إذ كيف نتصالح مع عالم يُتبجّحُ فيه بحقوق الإنسان، ويُدار توزيع الموارد داخله بما يصبّ في مصلحة قلة قليلة على حساب الأكثر هشاشة؟

ولفهم ديناميكية العولمة، علينا أن نعيد تأويلها بعدّها مشروعاً سياسياً أكثر من كونها مجرّد نتيجة تلقائيةٍ لتطوّر تقنيات النقل والاتصالات، أي بوصفها عملية تاريخية متصلة بمألات الاستعمار والاحتلال والهيمنة؛ فشبكات المعرفة الرقمية اليوم تعمل كآليات للسيطرة لا تختلف جوهرياً عن أساليب الاستعمار القديم، بل هي أكثر دهاء ودقة؛ فبدلاً من السفن والمدافع، هناك البروتوكولات والاتفاقيات، وبدلاً من الخرائط الجغرافية، هناك قواعد البيانات التي تعيد تشكيل الخرائط الرمزية للهوية والقدرة الاقتصادية.

ومن هنا يتضح البُعد الهيكلي، ذلك أن انهيار الحدود الذي تروّج له خطابات العولمة ليس انهياراً متساوياً ولا محايداً في أثره، إذ تنكسر حدود (بعينها) تحمي السيادة الثقافية أو المحلية، بينما تُرسخ حدودٌ أخرى: حدود البيانات، وحدود الأمن، وحدود التقييمات الاقتصادية، وتشتغل كقوالب جديدة لإعادة إنتاج التفاوت، فالعولمة تُفكّك بعض هياكل السلطة لتعوّم بدلاً منها أخرى، فهي عملية إعادة تدوير للتناقضات التاريخية في قالب جديد تقنياً.

وقد نبّه المُفكّرون المعاصرون إلى هذا التحول الخطير؛ فحين ناقش (جيل دولوز) معضلة المجتمعات السيبرانية، لم يرى في التكنولوجيا ساحاتٍ للتحرّر فحسب، بل أدوات يمكن أن تُشحَنَ بصيغ الخضوع المقنّع

الصامت (Castells, ٢٠١٣, p. ٢٤٥)؛ ومثلما نبّه (هوبز) إلى ليفياثانٍ يحمي ويقمع في آن معاً، تبرز اليوم صورةُ (ليفياثان) مُعادَة الصياغة برموزٍ خوارزمية تسمح للدولة –أو للاعبين الفاعلين في الحقل العابر للدولة– بالرؤية الشاملة دون الظهور كقوةٍ كلاسيكية ساحقة وخشنة، وبالقدر نفسه ذاك، يُذكّرنا (جيرمي بنتام) في أنموذجه العتيد للسجن الدائري البانورامي عن سطوة الرصد؛ أما الآن فالبنى الرقابية أعمق وأدقّ: فالخوارزميات تقرأ السلوك وتحيله إلى ملفات قابلة للتحليل، والبيانات البايومترية تُترجم الوجود إلى مساراتٍ قابلةٍ للتنبؤ.

ومع الآثار السياسية والاقتصادية؛ يبرز بُعدٌ أخلاقي ونظري يذكّرنا بأمثولات(جون رولز)، إذ لا يكفي أن يكون هناك نظامٌ يعمل بكفاءة إذا لم يُراع عدالةَ توزيع المنافع والمخاطر (مُنتظم الحقوق والواجبات، أو الفرص والأعباء)، وإذا لم يُصمم ليخدم الأكثر هشاشة أو الأقل حظّاً في مُجتمع يزداد انكفاءً على مصالحه الخاصة. إن ادعاءات المجتمع الدولي للإنصاف تنهار إذا ظلّت منافع العولمة مركزةً في أيدي القلة، وإذا بقيت آليات صنع القرار محصورة في فضاءات شفافة للربح النُخبوي، لكنها معتمة أمام عامّة الإنسانية.

فما السبيل إذن؟ إن الرفض الشامل للعولمة ليس دوماً جواباً عقلياً أو أخلاقياً؛ لأن الانعزال يقود إلى تجزئة قد تُفاقم الهشاشة، يكمن الحلّ في إعادة تصور العولمة كمشروعٍ قابلٍ للتشكيل السياسي والأخلاقي: بمعنى إعادة تأطير القواعد الدولية، وفرض ضمانات لحماية الحقوق الفردية والجماعية، وتشييد آليات توزيع تعيد توليف الثروة والقدرات لصالح الأكثر

ضعفاً. وهذا يتطلب تحالفاتٍ بين دول ومجتمعات مدنية وفاعلين تقنيين، تحالفًا لا يختزل العدالة في شعارات، بل يُحوِّلها إلى بنى قانونية ورقابية مستدامة ومسؤولة.

وغني عن القول أن هذا المسار الاصلاحي لن يخلو من صراع، لأن إعادة توزيع القوة–النفوذ هي قضيّة شائكة، ذلك أنّها دائماً ما تثير مقاومة الفاعلين الذين ورثوا مقاليد السيطرة واكتسبوها عبر مأثرة الخط الزمني المُتراكم، لكن في غياب فعلٍ تضامُني أخلاقي دولي، ستبقى العولمة تسير على ذات الخط الحلزوني الذي يعيد إنتاج التفاوتات بصيغ متأنقة وحديثة، فالتاريخ ليس خطّ تقدم مستقيم؛ بل هو لولبيٌ الطابع، يعيد تدوير صراعاته وشظاياه، ومن هنا ينبثق واجبنا الفكري والسياسي: أن نكسر حلقةَ إعادة التناسل هذه عبر تصاميم مؤسسية وأخلاقيات عملية تنطلق من موقع الإنسان، لا من موقع الربح فحسب.

أخيراً، لنعترف بأننا أمام مفترق: إما أن نسمح للعولمة بأن تظلّ مشغولة بتعظيم حرية رأس المال وبتقنين أطر من شأنها أن تكرّس الفوارق، أو أن نُحَوِّلها إلى مشروع إنساني يُدير حركة البشر والبيانات والموارد بطريقة تصبح فيها الحرية متقاسمة، وعدالة تُقيّمُ أثر كل قرار على ذوي الاحتياجات الأشدّ. وفي غياب هذا التوافق الأخلاقي المؤسَّس دولياً، ستبقى العولمة –بصورتها الجانوسية– وعداً ونذيراً في آن واحد: وعد بالاندماج، ونذير من رقابة معاصرة تغيّر معالم الحرية نفسها.

Castells, M. (٢٠١٣). *Communication power* (٢nd ed.). Oxford University Press.

Sassen, S. (٢٠٠٦). *Territory, authority, rights: Toward a critical sociology of globalization*. Princeton University Press.

Lyon, D. (٢٠١٨). *The culture of surveillance: Watching as a way of life*. Polity Pres.

تدريس حقوق الإنسان في الجامعات العراقية التحديات والمعالجات

م.د. محمد حازم حامد (*)(١)

أصبحت حقوق الإنسان مادة مُقرَّرة على طلبة الجامعات العراقية، في الكليات والأقسام الإنسانية والعلمية على حد سواء؛ بوصفها مادة ثقافية مِن ضمن الثقافة العامة التي لا غنى للطالب الجامعي عن التعاطي معها، فضلاً عن أهمية هذه المادة في توعية الطلبة بحقوقهم على اختلاف تصنيفاتها وتنوّع أجيالها، لذا تُعَد هذه المادة مِن ضمن المتطلبات الجامعية.

لكن يواجه تدريس مادة حقوق الإنسان في الجامعات العراقية، تحديات بُنيوية عدة، تَحُول دون تحقيق الأهداف المَرجوة مِن تدريسها، لذا لا بُدَّ مِن تشخيصها ووضع المعالجات الناجعة لها.

ويمكن تحديد أبرز هذه التحديات بالآتي:

أولاً: اختلاف تسمية المادة:

إذ لا يوجد تسمية واحدة لهذه المادة في جميع الجامعات العراقية، أو في الكليات والأقسام داخل الجامعة الواحدة؛ وإنما تتباين تسميتها مِن كلية إلى أخرى، وأحياناً مِن قسم إلى آخر، وهذا ما يجعل للمادة أكثر مِن تسمية أبرزها: (حقوق الإنسان والديمقراطية، حقوق الإنسان، الحريات العامة، حقوق الإنسان والحريات العامة، حقوق الإنسان والديمقراطية والحرية).

(*)كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل.

والتسمية الأصح علمياً، هي (حقوق الإنسان)؛ لكونها تسمية شاملة جامعة، وتعبر عن جوهر هذه المادة وطبيعتها؛ فالحريات العامة والديمقراطية تندرج تحت حقوق الإنسان؛ لأنه ما الحريات العامة والديمقراطية إلَّا حقوق أساسية للإنسان، لذا ينبغي أن تكون التسمية الرسمية والمعتمدة في الجامعات العراقية هي (حقوق الإنسان).

ثانياً: الهوية العلمية للمادة، وتخصص مَن يُدرِّسُها:

علمياً تقع المادة ضمن تخصص العلوم السياسية وتخصص القانون، لذا اشترطت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في البداية أن تكون الخلفية العلمية لمَن يُدرِّس هذه المادة ضمن أحد التخصُصَيْن المَذكوريْن آنفاً، ثمَّ أصبحت المادة متاحة لأغلب التخصصات الإنسانية، وهذا بالتأكيد سوف ينعكس على المادة العلمية المعطاة للطلبة، فضلاً عن ضعف الشرح والتفاعل، وبالنتيجة ضعف إيصال المادة للطلبة، ورُبَّما الإخفاق في تحقيق الأهداف المتوخاة منها.

والحل يكمن بحصر مَن يُدرِّس مادة حقوق الإنسان بتخصصي العلوم السياسية والقانون؛ لأن المادة تقع ضمن تخصصهم العلمي المَحضْ، وبالنتيجة هم الأقدر علمياً وفكرياً على فِهم المادة وإيصالها للطلبة بطريقة تفاعلية حوارية، لا سيما المتخصصين في العلوم السياسية.

ثالثاً: عدم وجود منهج محدد للمادة:

إذ تعاني هذه المادة مِن غياب منهج محدد لها، يتناول حقوق الإنسان ومفرداتها وموضوعاتها بصورة شاملة وواضحة، تحقق الأهداف المنشودة مِن تَدْريسها، فثمة منهج وزاري موسوم بـ(حقوق الإنسان والطفل

والديمقراطية)، أعدته لجنة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في عام ٢٠٠٩، لكن هذا المنهج غير وافٍ؛ لكونه لا يغطي حقوق الإنسان كاملة، وفيه تفاصيل تاريخية مُمِلَّة، وفي ظل هذه الحالة يلجأ التدريسيُّون المكلَّفون بتدريس هذه المادة إلى اختيار مادة علمية مختصرة (كراسة) مِن بين المحاضرات (كراسات) المنتشرة، وهذه المحاضرات في غالبها لا تغطي حقوق الإنسان بصورة شاملة وواضحة؛ وإنما تركز على جوانب وتغفل أخرى، فضلاً عن كون بعض هذه المحاضرات معقدة تُنفِّر الطلبة مِن المادة، وتجعلهم يشعرون بأنها صعبة وغير مفهومة، فلا يتفاعلون معها، ورُبَّما يتغيبون عنها.

لذا لا بُدَّ مِن تشكيل لجنة مِن المتخصصين في العلوم السياسية والقانون لوضع منهج علمي لحقوق الإنسان يتناول حقوق الإنسان بصورة شاملة وواضحة، ويتضمن حقوق الإنسان (حقوق الإنسان: المفهوم والخصائص، تطور حقوق الإنسان عبر العصور، أجيال حقوق الإنسان، مصادر حقوق الإنسان، ضمانات حقوق الإنسان، حقوق الإنسان وبناء السلام، وصولاً إلى موضوعة الديمقراطية)، فضلاً عن مراعاة الكليات والأقسام العلمية في وضع هذا المنهج؛ لأنهم غير معنيِّين بحقوق الإنسان كالكليات الإنسانية، كما أن الوقت المخصص لمحاضرات حقوق الإنسان في الكليات العلمية يكون ساعة واحدة، خلافاً للكليات الإنسانية التي يكون وقتها ساعتين، والمفروض أن يكون منهج حقوق الإنسان فيه، ثلاث حلقات على حسب قرب الكلية مِن تخصص حقوق الإنسان، وهي:

- كليات العلوم السياسية والقانون.

- الكليات الإنسانية.
- الكليات العلمية.

ومن ثم، سيكون من الأجدى وضع منهج خاص لكل حلقة سابقة، وإلَّا فإنه مِن غير المعقول أن يكون منهج حقوق الإنسان واحد في الجامعات العراقية على اختلافات تخصصاتها.

رابعاً: طريقة تدريس المادة:

حقوق الإنسان مُقرَّر جامعي يدخل ضمن المتطلبات الجامعية الأساسية، وهي جزء أساسي مِن الثقافة العامة التي لا غنى للطالب الجامعي عنها، أي أن المادة ذات طبيعة ثقافية حوارية، وهذه الطبيعة لا بُدَّ وأن تنعكس على طريقة إلقاء المحاضرات فتكون ذات طبيعة حوارية مع الطلبة، وربطها بالواقع العراقي، وإعطاء مساحة للطلبة ليعبروا عن وجهات نظرهم وآرائهم، بعيداً عن طريقة التلقين المزعجة، أي ضرورة اعتماد الطريقة الحديثة في تدريس هذه المادة (صناعة المعلومة)، فضلاً عن تقسيم الطلبة على مجموعات وتكليفهم ببعض الأنشطة العلمية التطبيقية حول حقوق الإنسان.

لذا لا بُدَّ مِن زج تدريسيِّي حقوق الإنسان في دورات وحلقات نقاشية مكثَّفة ورصينة؛ لتستبين لهم طبيعة المادة وأهدافها، وضرورة إلقائها بطريقة حوارية تفاعلية، ولتحبيب الطلبة بالمادة، وربطها بالواقع وتجلِّياته، وإشعارهم بأهميتها وضرورتها، وتحفيزهم على المشاركة والتفاعل في المحاضرات.

خامساً: عدم الجِدية في إلقاء محاضرات المادة:

ثمة عدم جدية في إلقاء محاضرات مادة حقوق الإنسان مِن بعض التدريسيّين أو الكليات والأقسام لا سيما العلمية منها، فـ(بعض) الكليات والأقسام تضع مادة حقوق الإنسان في نهاية جدول المحاضرات الأسبوعية، ويطالبون مِن التدريسي التقليل مِن وقت المحاضرة؛ لأن الجدول مزدحم وثمة عبء على الطلبة، و(بعض) التدريسيّين كذلك يتهاونون في إلقاء المحاضرات، والسبب في اعتقادهم أن المادة قليلة وسهلة، وغير أساسية لا سيما للتخصصات العلمية، ويمكن فِهمها دون شرحها وتفسير نصوصها.

لذا لا بُدَّ مِن إعطاء مادة حقوق الإنسان الوقت المخصص لها، والالتزام بإلقاء المحاضرات بصورة مستمرة؛ لأنه بالنتيجة هي مادة دراسية جامعية لا بُدَّ على الطلبة مِن اجتيازها، وقبلها لا بُدَّ على التدريسي مِن إلقائها وشرحها بكل جدية وأمانة

الاستراتيجية الصينية في تأمين طرق النقل: طريق الحرير القطبي أنموذجاً

م.د. عمر هاشم ذنون (*)(١)

يشهد العالم في العقود الأخيرة تحولات عميقة في مجالات النقل والطاقة والأمن الدولي، وأصبح القطب الشمالي محور اهتمام القوى الكبرى نظراً لموارده الطبيعية وموقعه الاستراتيجي. وفي هذا السياق، برزت الصين كفاعل دولي يسعى إلى تعزيز نفوذه عبر ما يُعرف بـ"طريق الحرير القطبي"، وهو جزء من مبادرة الحزام والطريق التي أطلقتها بكين عام ٢٠١٣. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الاستراتيجية الصينية في تأمين طرق النقل عبر القطب الشمالي، مع التركيز على الأبعاد الاقتصادية والجيوسياسية والأمنية للمشروع.

تمثل أهمية هذا المقال في تسليط الضوء على بُعد جيوسياسي جديد في العلاقات الدولية يتعلق بالممرات القطبية، ودوره في إعادة تشكيل موازين القوى العالمية. كما يسعى البحث إلى:

١. تحليل الدوافع الاستراتيجية للصين في القطب الشمالي.
٢. دراسة الأبعاد الاقتصادية والأمنية لمشروع طريق الحرير القطبي.
٣. تقييم التحديات التي تواجه الصين في تنفيذ استراتيجيتها.
٤. استشراف السيناريوهات المستقبلية لتأثير المشروع على النظام الدولي.

خلفية تاريخية:

تجلى اهتمام الصين بالقطب الشمالي بشكل واضح في ثمانينيات القرن العشرين، عندما أرسلت أول بعثة استكشافية إلى المنطقة، وفي إطار تعزيز

(*)كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل.

حضورها العلمي؛ أنشأت الصين "معهد البحوث القُطبية" في شنغهاي، وأصدرت أكاديمية العلوم الصينية "المجلة الصينية للبحوث القُطبية" عام ١٩٨٨. ثم عززت مشاركتها الدولية بانضمامها إلى "اللجنة الدولية لعلوم القطب الشمالي" عام ١٩٩٦، وفي عام ٢٠٠٣، أسست الصين "مركز أبحاث النهر الأصفر"، الذي يُعد أول مركز أبحاث صيني في المناطق القُطبية، ويقع على أرخبيل سفالبارد النرويجي المطل على المحيط المتجمد الشمالي، ومع حلول عام ٢٠٠٧، بدأت الصين توجيه اهتمام أكبر نحو الأهمية الجيوسياسية للمناطق القُطبية، حيث شرع صناع القرار في صياغة رؤية استراتيجية شاملة للتعامل مع هذه المناطق، مما يعكس تطلعاتها نحو تعزيز نفوذها في هذا المجال الحيوي.

لقد أصبحت الصين في العام ٢٠١٣، واحدة من قائمة ست دول غير قطبية حصلت على صفة مراقب في "مجلس القطب الشمالي". وقبل اندلاع الحرب الروسية في أوكرانيا، أثارت الصين تساؤلات حول مدى فعالية المجلس في شكله الحالي والإطار القانوني القائم، وبدأت في طرح أسئلة حول ما إذا كان ينبغي أن يظل هذا المجلس هو الآلية الرئيسة لمعالجة قضايا "القطب الشمالي". كما شرعت الصين في اعتماد أساليب بديلة للتأثير على حوكمة المنطقة؛ ففي كانون الثاني/٢٠١٨، أعلنت الصين عن رؤيتها للقطب الشمالي من خلال إصدار كتابها الأبيض حول سياستها اتجاه المنطقة، حيث وصفت نفسها بأنها "دولة قريبة منه". "وجاء في الكتاب أن أقصى نقطة في شمال الصين، الواقعة في شمال شرق منغوليا الداخلية، تبعد مسافة مماثلة عنهُ مقارنة ببعض المناطق الأخرى التي تُعتبر قريبة منه"، وتشمل هذه الاستراتيجية أبعاداً متعددة:

- البعد الاقتصادي: تسعى الصين إلى تقليل زمن الشحن بين آسيا وأوروبا بنسبة تصل إلى ٤٠% مقارنة بالممرات التقليدية مثل قناة السويس، فضلا عن استثمار الموارد الطبيعية كالنفط والغاز والمعادن النادرة في المنطقة.
- البعد الأمني: تعمل الصين على تطوير قدراتها التكنولوجية في الملاحة القطبية، بما في ذلك كاسحات الجليد مثل "شيو لونغ" و"جيدي"، ونظم المراقبة البحرية لتعزيز سلامة الملاحة.
- البعد الدبلوماسي: توسعت الصين في شراكاتها مع روسيا ودول الشمال الأوروبي، وشاركت في أطر التعاون الدولي المتعلقة بحوكمة القطب الشمالي.

التعاون الدولي والمخاطر الأمنية:

يُعد التعاون الصيني–الروسي محورياً في مشروع طريق الحرير القطبي، حيث تشترك الدولتان في تطوير البنية التحتية للطريق الشمالي البحري ومشاريع الطاقة. غير أن هذا التعاون يثير مخاوف القوى الغربية التي ترى في توسع الصين تهديداً محتملاً للتوازنات الجيوسياسية، خاصة مع تزايد النشاطات العسكرية الصينية في المنطقة.

التحديات والفرص:

على الرغم الطموحات الكبيرة، تواجه الصين تحديات تتعلق بالقوانين الدولية، والظروف المناخية القاسية، والمخاوف البيئية المرتبطة بالملاحة في مناطق حساسة. كما أن التوترات الجيوسياسية مع الولايات المتحدة وحلفائها

قد تعرقل بعض مشاريعها. ومع ذلك، يوفر طريق الحرير القطبي فرصاً اقتصادية هائلة، خاصة في مجالات التجارة والطاقة والبحث العلمي.

الاستنتاجات والتوصيات:

يتضح من التحليل أن الاستراتيجية الصينية في القطب الشمالي تمثل محاولة لإعادة رسم خرائط النقل والتجارة العالمية بما يخدم مصالحها الاقتصادية والجيوسياسية. ولضمان نجاح هذه الاستراتيجية، يُوصى بما ياتي:

١. تعزيز التعاون الدولي لضمان الاستخدام السلمي للممرات القطبية.

٢. الالتزام بالمعايير البيئية لحماية النظام الإيكولوجي الهش في المنطقة.

الهولودومور الأوكراني: هندسة الإبادة عبر المجاعة

م.م. حذيفة فتح الله علي (*)(١)

شهدت أوكرانيا في أوائل ثلاثينيات القرن العشرين واحدة من أعظم المآسي الإنسانية في التاريخ الحديث، يُطلق عليها اسم الهولودومور (Holodomor)، تلك المجاعة المفتعَلة التي قضت على حياة ملايين الأشخاص بين عامَي (١٩٣٢ و١٩٣٣) تحت حكم الاتحاد السوفيتي بقيادة جوزيف ستالين. وكلمة (هولودومور) مركبة من كلمتين أوكرانيتين هُما: Holod:وتعني (جوع)، و Mor: وتعني الموت أو الفتك؛ أي القتل بالجوع، أو الموت الناتج عن الجوع. ولم تكن الهولودومور في الحقيقة كارثة طبيعية بحتة، بل نتجت عن تداخل سياسات اقتصادية قسرية، وأدوات قمعية أمنية، وأخطاء إدارية، وربما عن نوايا سياسية موجهة تقوض قدرة المجتمع الأوكراني على الصمود. هدف هذا المقال هو إعادة عرض أبعاد الهولودومور بتمعّن: وذلك بتحديد ماهيته، وتفصيل أسبابه المتداخلة، وسرد مجريات الأحداث كما يمكن استعادتها، وتقييم النتائج والتداعيات الإنسانية والاجتماعية والسياسية، ومناقشة الجدل القانوني والأخلاقي حول وصفها كجريمة إبادة، واستنتاج دروسٍ يمكن أن يخدم بها الوعي الحديث تجاه سياسات القهر والسلطة.

ماهية الهولودومور

يشير مصطلح الهولودومور إلى المجاعة التي أصابت أوكرانيا في الفترة بين (١٩٣٢-١٩٣٣)، ويفسرها كثيرون على أنها مجاعة مفتعَلة أو ميسّرة

(*)كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل.

بفعل سياساتٍ متعمدة من النظام السوفيتي. تعد أوكرانيا وبعض الدول والباحثين هذه المجاعة جريمة إبادة جماعية، لأن سياسات المصادرة، ومنع الحركة، والتمييز ضد الهوية القومية الأوكرانية ترافقت مع نتائج قتل جماعي عبر التجويع. وعلى الجانب الآخر، هنالك تحليل يرى أن الهولودومور نتج من تراكم أخطاء سياساتية قسرية، وتنفيذ قسري للتجميع الزراعي، ومطالب اقتصادية استُخدمت بطرق لا تأخذ في نظرها الأوضاع الواقعية للفلاحين، ودون نية إبادة واضحة ومن ثم؛ يظل الخلاف حول الدافع النهائي –إبادة متعمدة أم فشل سياساتي قاتل– محور نقاش أكاديمي وقانوني وسياسي مستمر.

الأسباب:

لفهم كيف ولدت هذه المأساة، يجب أن ننظر إلى سلسلة متداخلة من الأسباب التي تُكمل بعضها البعض، إذ تتشابك ضفيرة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في واقعة الهولودومور، ومنها:

١. التجميع الزراعي (Collectivization) وسياسات الدولة الاقتصادية: فبهدف تسريع التصنيع وتمويل النهوض الصناعي، شرع النظام السوفيتي في حملة واسعة لتجميع حيازات الفلاحين الفردية في مزارع جماعية تابعة للدولة أو تعاونيات (كولخوزات). ولم يأتِ هذا التحول عبر إرادة طوعية عمومًا، بل عبر تكليفات قسرية، مثل مصادرة الممتلكات، والإكراهات العنيفة التي استهدفت الاستقلال الزراعي التقليدي. فقد تعطل نظام الإنتاج المحلي، وهُدِّمت شبكات التعايش الريفي التي كانت تؤمن الملاذ الغذائي في سنوات الشح.

٢. الحصص الضاغطة وسياسات المصادرة: إذ فرضت الدولة السوفيتية حصصًا عالية من الحبوب والمحاصيل تُستخرج قسرًا من قرى الفلاحين لصالح المدن والأسواق الخارجية. ولم يُراعَ الحد الأدنى اللازم لإطعام السكان المحليين، بل كان رفض تسليم الحصص يُعرَّض صاحبه لعقوبات قاسية، بما في ذلك الاعتقال أو ما هو أشد. وكانت سياسة المصادرة الجائرة محورية في تحويل نقص محلي إلى مجاعة شاملة.

٣. أدوات القمع الأمني والإداري: دعمت أجهزة الأمن والشرطة السوفيتية تطبيق هذه السياسات بوسائل قمعية؛ مثل مداهمات للمنازل، والجباية القسريّة، ومراقبة الحركة، ومنع الفلاحين من مغادرة القرى لطلب الطعام أو العمل في مناطقٍ أخرى. وقد أدّت القيود على التنقل وفصل القرى عن الأسواق والمناطق الأكثر خصوبة إلى تفاقم النقص وتحويله إلى كارثة إنسانية.

٤. التمييز ضد الهوية الأوكرانية والكراهية القومية: إلى جانب الدوافع الاقتصادية، توجد أدلة واسعة تشير إلى أن بعض السياسات اتسمت بخصوصية تمييزية ضد هوية الشعب الأوكراني: مثل استهداف النخبة الثقافية والقومية، وقمع اللغة والتعليم الوطنيين، ومحاولات تقويض المؤسسات الاجتماعية المرتبطة بالهوية الأوكرانية. وقد أضاف هذا التمييز بعداً سياسياً يجعل المجاعة ليست مجرد خطأ إداري، بل جزءاً من آليات منهجيّة لإضعاف إرادة الشعب الأوكراني.

٥. عوامل طبيعية وأخطاء في التخطيط: لا يمكن إغفال أن بعض مناطق أوكرانيا تعرضت لجفاف ومشكلات إنتاجية، كما كانت هناك أخطاء

تنفيذية وبيروقراطية كبيرة أضعفت مرونة الاستجابة للأزمات. لكن العامل الطبيعي لم يكن لوحده سبباً كافياً لتبرير المدى الهائل للمجاعة، بل أزاح سوء التخطيط والقياس المركزي القسري الحدود الأخلاقية والإنسانية.

مجريات الأحداث: من السياسات إلى المجاعة

تأزمت الأوضاع فعليًا في عام ١٩٣٢ وبلغت ذروتها خلال ربيع وصيف ١٩٣٣، ومع بدأ حملة التجميع ونشر حصص المصادرة، تراجعت الغلال الغذائية في القرى تباعًا. تم الاستمرار في جباية الحبوب حتى بعد انخفاض الإنتاج، وفي بعض المناطق صودرت حتى الحبوب المخصصة لبذار الموسم القادم من الفلاحين. كما حُظِرَت الحركة والسفر إلى مناطق أخرى بحثًا عن الطعام، وشُدّدت الإجراءات العقابية تجاه (المقاومين) أو (التجمّعات الزراعية غير المتعاونة)، بما في ذلك السجن والتصفية في حالات متعددة حسب روايات الشهود ووثائق مأخوذة من الأرشيفات. وكانت النتيجة انهيار سريع في الوضع الغذائي والصحي، إذ انتهى الأمر إلى انتشار سوء التغذية الحاد، وأمراض مرتبطة بنقص البروتين والفيتامينات، وزيادة الوفيات بين الأطفال وكبار السن، وحالات مأساوية من تفكك البنى الأسرية والاجتماعية، وحتى حالات أكل لحوم البشر في مناطق حُرمت من أي مساعدات.

النتائج والتداعيات

١. الخسائر البشرية والديموغرافية:تختلف التقديرات لتلك الخسائر، لكن أغلب الدراسات تشير إلى وفاة ملايين الأشخاص في أوكرانيا وحدها (تقديرات واسعة النطاق تشير إلى أرقام بين ثلاثة إلى خمسة ملايين أو أكثر). كما

تسبّبت المجاعة في انخفاض معدلات الولادة بشكل حاد، واختلال في تركيب الفئات العمرية، وأثر طويل المدى على التكوين السكاني.

٢. الأثر الاجتماعي والثقافي: فقد دمّرت المجاعة البنى الاجتماعية في القرى، وفقد الفلاحون ملكياتهم واستقلالهم، وتحوّل كثيرون إلى طبقة تعتمد على الدولة. كما أن تلاشي الذاكرة الجماعية الثقافية، والقمع اللغوي، وتشويه الرواية التاريخية الرسمية أسهمت في إضعاف العناصر التي كانت تُعرّف الهوية الأوكرانية التقليدية.

٣. التداعيات السياسية: خلّف الهولودومور تآكلاً في الثقة بين الشعب والحكومة المركزية؛ وأصبح حدثاً ذا أثرٍ عميق في الذاكرة الوطنية الأوكرانية وفي الشتات. وبعد استقلال أوكرانيا عام ١٩٩١، استُخدمت ذكرى الهولودومور كحجر زاوية في بناء الهوية الوطنية، وتأكيد الطرح السياسي لحقوق الضحايا والاعتراف الدولي.

النقاش التفسيري: هل كان الهولودومور إبادةً جماعية؟

هذا سؤال محوري ولا يزال موضوع نقاش أكاديمي وسياسي. ويدور الجدل حول سؤالين مترابطين: هل كانت هناك نية مقصودة لإبادة الأوكرانيين كجماعة قومية؟ وهل تبرر الأدلة تصنيف الحادثة على أنها (إبادة جماعية) بموجب معايير القانون الدولي؟ يُشير مؤيدو تصنيف الهولودومور ضمن أعمال الإبادة إلى سياسات موجهة؛ مثل استهداف النخب القومية، وإجراءات وصلت إلى حد إيقاف الإمدادات كليّة ومنع تنقّل الضحايا، وكل ذلك يُقرأ بوصفه أفعالاً ذات بعد إجرائي لإضعاف أمة. أما المحافظون في التفسير فيرون أن الهولودومور نتج أساساً عن سياسات اقتصادية قمعية وسياسات

استخراج موارد لدعم التصنيع، ولم يكن هناك بالضرورة (نية إبادة) بصيغة إقصائية لقومية محددة. وبصرف النظر عن المصطلح القانوني، فإن الانتهاك الأخلاقي واضح، فما حدث خرق جسيم لحقوق الإنسان، وجريمة إنسانية بالمعنى الأوسع.

الجدل المُعاصر: عن الحاضر الذي يستحضر اشباح الأمس:

لا يقتصر الجدل المعاصر حول الهولودومور على بحث تاريخي بحت؛ بل هو ساحة صراع سياسي وذاكرة متنافسة بين كييف وموسكو، إذ تنهج أوكرانيا قراءةً تُصنِّف المجاعة جريمةً مبرمَجةً ضد الشعب الأوكراني، وتعمل على حشد الاعتراف الدولي كآلية عدالة رمزية وبناءٍ للهوية الوطنية؛ وقد نجحت في حشد اعترافات برلمانية وعدد من الهيئات الدولية. وفي المقابل، تميل السردية الرسمية الروسية إلى وضع الهولودومور في إطار المجاعة السوفيتية الأوسع التي أصابت مناطق عديدة، مع التأكيد على أن الإجراءات كانت موجَّهة ضد (الفلاحين كطبقة) لا ضد قومية محددة؛ وتنتقد موسكو استخدام تصنيف (الإبادة) كأداة سياسية ضد الذاكرة المشتركة للتجربة السوفيتية. وقد تزايدت حدة الخلافات بين الطرفين بعد قرارات برلمانية أوكرانية (ما بعد ٢٠٠٦) ومع تصاعد التوترات منذ ٢٠١٤ وخصوصًا بعد ٢٠٢٢، إذ باتت الروايات التاريخية جزءاً من خطابي الشرعية والسيادة؛ كما أثار الأمر نقاشات قانونية دولية حول متى يكون تصنيف حدث تاريخي (إبادة)، وما حدود مسؤولية المحاكم والمنظمات الدولية في الحسم أو التوثيق.

الذاكرة، والتوثيق، والدرس المستفاد:

أصبح ضرورياً حفظ الذاكرة والتوثيق الدقيق لضحايا الهولودومور في مواجهة الإنكار التاريخي والتشويهات، إذ تعمل الذاكرة الجماعية –عبر النُصب التذكارية، وشهادات الناجين، والأرشيفات، والأبحاث المتعددة التخصّصات– كآلية مقاومة ضد إعادة إنتاج العنف. كما أن التدريس الأكاديمي والنقاش العام حول المسؤوليات والسياسات التي أدت إلى الكارثة يساعدان في استخلاص دروس عملية حول حدود السلطة المركزية، ومخاطر السياسات الزراعية القسرية، والحاجة إلى آليات حماية اجتماعية وسياسية للتصدي لمثل هذه الكوارث مستقبلاً.

الخاتمة: من العدالة إلى الحماية المستقبلية:

يبقى الهولودومور فصلاً حالكاً في تاريخ القرن العشرين، وكارثة إنسانية مفتعَلة نتجت عن التقاء سياسات قمعية، واستبداد أمني، وإخفاقات إدارية. وسواء صنفها المؤرخون قانونياً إبادة جماعية أم لا، فإن الحكم الأخلاقي عليها لا يحتمل التريث: إنها جريمة ضد الإنسانية تستوجب الاعتراف، والعدالة الرمزية، والتوثيق. وفي زمننا الحاضر، حيث تنتشر روايات إنكارية ومعلومات مضلِّلة، يصبح العمل الأكاديمي والذاكرة الجمعية مسؤولية أخلاقية تضمن أن تتعلّم الأجيال القادمة من هذه التجربة المُرّة: أن تساوي بين حماية المواطن من القمع وحماية القدرة على البقاء الغذائي، وأن تُظهِر أن السياسات الاقتصادية لا يمكن فصلها عن القيم الإنسانية والكرامة.